الرواية الحديثية والرواية التاريخية

ضوابط الرواية الحديثية:- **د . جاسم ياسين الدرويش**

الاثنين2019/10/9م / دكتوراه

للرواية الحديثية ضوابط تختلف عن ضوابط الرواية التأريخية.

فالرواية الحديثية لها ضابطان:-

- سلامة السند

- وسلامة المتن.

كما أن الأصل في الرواية الحديثية الشك فيها حتى نبحث في السند، فإذا وجدناه سنداً صحيحاً مستقيماً، ووجدنا المتن خالياً من العلل والقوادح التي تصيبه، نأخذ بهذه الرواية، لأن الدين قائم على بينة من العلم.

أما الرواية التأريخية فالأصل فيها البراءة والقبول، فتفوق عن الرواية الحديثية بأن هذه الأخيرة الأصل فيها الشك والتهمة حتى تثبت البراءة، والرواية التأريخية العكس؛ الأصل فيها القبول والسلامة بغض النظر عن راويها؛ أو ديانته وعدالته وجنسه ومذهبه، ولو كان الراوي كافراً فراويته التأريخية مبدئياً مقبولة.

في علم الحديث لا يجوز لنا أن نأخذ رواية الكافر أو المدلس أو الفاجر؟؟ ... بل وضعوا ضوابط دقيقة وشديدة للرواية الحديثية ، وقالوا -مثلاً-: إن مخالفة العرف الذي تعارف عليه أهل زمان ما يعتبر من القوادح ، وضُرب مثال على ذلك ، مَن يأكل في السوق؛ وكان عرف أهل الزمان استنكار الأكل فيه، قالوا: مَن أكل في السوق فقد سقطت هيبته، ومَن سقطت هيبته قلت ثقته، ومَن قلت ثقته ترك حديثه .

لكن هذا لا ينطبق على الرواية التأريخية ؛ مبدئياً، فالأصل فيها القبول والبراءة، ولا يعني هذا أن الأمر متروك تركَ الحبل على غاربه ، فنأخذ الرواية بدون تمحيص كحاطب ليل كما قيل ، وإنما هناك ضوابط لهذه الرواية.

ضوابط الرواية التاريخية:

هناك ضابطان لقبول الرواية التأريخية هما:-

- قبول العقل لها.

- مطابقتها للواقع.

وحتى نعرف قبول العقل لها ومطابقتها للواقع؛ علينا أن نشير إلى نقطة مهمة في هذا الجانب وهي المقارنة والتحليل ، التأريخ لا يؤخذ إلا بهما، فبدون تحليل الوقائع ورجع الرواية التأريخية إلى موقعها الذي صدرت منه في ذلك الوقت، لا يمكننا أن نتقبلها ونسلم بها.

فرفض الرواية التأريخية ليس مرده ضعف السند أو وجود الاختلاف في نقل الواقعة أو وجود بعض الاضطراب ، بل دور المؤرخ هو أن يستخرج بمهارته وحنكته الوقوع المنطقي للأحداث، مستخدماً جميع المادة العلمية التي تصل يده إليها؛ دراية وتحليلاً ومقارنة بموضوعية كاملة بعيداً عن الذاتية أو الأحكام السا بقة ، وأن يشهد بالحق التأريخي ولو لمَن يخالفه في المعتقد أو الرأي أو الجنس بل ولو لخصمه ، فالعدالة في كل شيء موصلة إلى التقوى ، يقول الحق جل وعلا: (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)

وإذا رجعنا إلى ضوابط الرواية التأريخية يمكن القول :-

الضابط الأول : هو قبول العقل لها ، لا بد أن تخضع الرواية التأريخية للتمحيص، فليس الضابط الأول لها هو السند وإنما قبول العقل لها ، من ذلك ما هو موجود في الإسرائيليات من وصف السموات وأبعادها وما يوجد فيها، ومن ذكر الحوادث الغريبة في الأمم الخالية كذكر العمالقة وما فعلوه، وذكر عجائب البلدان، فهذه أمور لا يقبلها العقل لا من قريب ولا من بعيد، فحقها أن تهمل؛ وليس لها شأن في المجال التأريخي.

والضابط الثاني: مطابقتها للواقع : فعندما تتحدث بعض الروايات مثلاً عن أعداد الجيوش والقتلى في المعارك ، وتضع أرقاماً بعيدة كل البعد عن الواقع ، عندئذ لا يمكن قبولها لعدم مطابقتها للواقع المعروف آنذاك ...

يقول ابن خلدون : (وأما الإخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار في ذلك أهم من التعديل ومقدماً عليه، إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة، إذا كان ذلك؛ فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة؛ أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميّز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه؛ وما يكون عارضاً لا يعتدّ به؛ وما لا يمكن أن يعرض له، وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه، وحينئذ فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله وما نحكم بتزييفه، وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه)

فالتحليل والتمحيص للرواية الخبرية ومطابقتها للواقع وقبول العقل لها؛ سابق على التمحيص بتعديل الرواة ، ولا يرجع إلى تعديل الرواة –وقوة السند وضعفه لترجيح رواية على أخرى- حتى يعرف أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع ، وأما إن كان مستحيلاً عقلاً وواقعاً فلا فائدة من النظر في التعديل والتجريح .

مرجحات الرواية التأريخية:

إن الرواية التأريخية تقبل مبدئياً من أي شخص ، إلا أن هناك ما يرجح رواية على أخرى ، فلا يمكن أن تكون كل الروايات مقبولة في الموضوع الواحد وخاصة إذا تعارضت ، فهناك مرجحات علمية توازن بينها ، منها :

1- السند الصحيح : إن كانت هناك روايتان مختلفتان -أو أكثر- لأمر واحد ، والعقل يقبلها ومطابقة للواقع ، لكن لا يمكن الجمع بينها كالاختلاف في الأعداد وفي تقديرات الجيوش؛ ونحو ذلك ، ووجدنا إحدى الروايات لها سند صحيح والأخرى ليس لها سند صحيح ، فبالتأكيد رواية السند الصحيح تقدم على الرواية التي ليس لها سند صحيح.

2- تواتر الخبر : إن كانت هناك أخبار تواتر المؤرخون على نقلها ووقوعها ؛ ولكن وجدت رواية أخرى تخالف هذا التواتر ، لا يؤخذ بهذه الرواية ولو كان لها سند صحيح ، فمثلاً ما نجده من تواتر الأخبار في الجبر والطغيان الذي وقع من بعض القادة والملوك ، ثم يأتي أحد برواية ويقول : إن لها سنداً غير صحيحاً.. ليدحض هذا التواتر ، فهذا غير مقبول في الرواية التأريخية ، وهو مردود على صاحبه.

3- رواية المسلم مقدمة على رواية الكافر : عندما تكون هناك واقعة تأريخية ، يرويها مسلم بما تخالف رواية الكافر، إلا أن الروايتين يقبلهما العقل والواقع ، فإحسان الظن بالمسلم يجعلنا -بكل تأكيد- نقدم روايته على رواية الكافر.

4- الشهادة للمخالف : فشهادة الراوي في صالح مخالفه تعتبر من مرجحات الرواية .

5- مشاهدة الحدث والواقعة : فالذي يحضرهما تقدم روايته على الذي ينقلهما عن غيره، ومثلها المعاصرة للأحداث مقدمة على الرواية المتأخرة ، وكلما كانت الرواية أقدم كان لها السبق.

وأخيرا فإن لكل من الرواية التاريخية والحديثية ميزانها الخاص بها ، فإذا أردنا تتبع الرواية التاريخية من موازين علم الحديث فإننا سنهدم التاريخ والعكس يصح أيضا ، ومن يفعل ذلك كمن يزن الذهب بميزان الحديد أو يزن الحديد بميزان الذهب عندها سيفسد الميزان ولا يحصل على نتيجة .